

Distr.: General
30 November 2016
Arabic
Original: English



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

- الرئيس: السيدة ميخيا فيليس (رئيسة اللجنة) (كولومبيا)
- ثم: السيدة فيغريز نوفا (نائبة الرئيسة) (بولندا)
- ثم: السيدة ميخيا فيليس (رئيسة اللجنة) (كولومبيا)

المحتويات

- البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)
- (ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)
- (ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/71/40 و A/C.3/71/4)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/71/56 و A/71/254 و A/71/255 و A/71/269 و A/71/271 و A/71/273 و A/71/278 و A/71/279 و A/71/280 و A/71/281 و A/71/282 و A/71/284 و A/71/285 و A/71/286 و A/71/287 و A/71/291 و A/71/299 و A/71/302 و A/71/303 و A/71/304 و A/71/305 و A/71/310 و A/71/314 و A/71/317 و A/71/319 و A/71/332 و A/71/344 و A/71/344/Corr.1 و A/71/348 و A/71/358 و A/71/367 و A/71/368 و A/71/369 و A/71/372 و A/71/373 و A/71/384 و A/71/385 و A/71/405 و A/71/567 و A/C.3/71/5)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/71/379- S/2016/788 و A/71/540-S/2016/839 و A/71/308 و A/71/361 و A/71/374 و A/71/394 و A/71/402 و A/71/418 و A/71/439 و A/71/554 و A/C.3/71/5)

١ - السيد هارازي (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قدم تقريره (A/71/394) الذي يركز على حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية في بيلاروس في سياق الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ والانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦. وأشار إلى أن التطورات الإيجابية التي شهدتها بيلاروس، بما في ذلك إجراء تليين طفيف للقواعد التي تحكم حقوق المرشحين في عقد الاجتماعات، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قد بعث الآمال بأن حالة حقوق الإنسان في البلد آخذة في التحسن.

٢ - واستدرك قائلاً إنه حتى الآن لم تُتخذ أية خطوات ملموسة لتغيير الإطار القانوني القمعي المترسخ أو الممارسات التقييدية التي تتبعها أجهزة الدولة. فالحقوق المدنية أو السياسية للسجناء السياسيين المفرج عنهم لم تُردّ إلى أصحابها، ولا تزال حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع مقيدة. وسلط الضوء على قضية إدوارد بآلتشيس، الذي اعتُقل في أيار/مايو ٢٠١٦ بسبب الآراء التي عبّر عنها في مدونته، مما أنهى الفترة القصيرة التي اتصفت بعدم وجود سجناء سياسيين في بيلاروس.

٣ - واختتم كلامه قائلاً إن فوز عضو في حزب معارض وعضو آخر مستقل ناشط في المجال الثقافي في الانتخابات البرلمانية قد يبدو أنه يشكّل تقدماً، إلا أن ذلك مجرد تغيير رمزي. فما زالت الحكومة تسيطر على الانتخابات بشكل كامل. علاوةً على ذلك، ما زالت بيلاروس متمادية في تنفيذ أحكام الإعدام. وحث المقرر الخاص إنه لذلك يحث الحكومة على الإحاطة علماً بالتوصيات المقدمة خلال السنوات العشر السابقة من مختلف آليات حقوق الإنسان، وأكد مجدداً التزامه بمساعدة الحكومة، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في بيلاروس.

٤ - السيدة غونزاليس تولوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تُعالج باتباع نهج بناء وغير ميسّس يستند إلى حوار منصف ومتكافئ، ويتسم بالموضوعية، واحترام السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحياد، وعدم الانتقائية وتوخي الشفافية، بوصفها مبادئ توجيهية. وأضافت قائلة إن الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد ينبغي أيضاً وضعها في الاعتبار. ففي مؤتمر

ولا الأعمال التي اضطلع بها تماشيا مع توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد أدخلت تغييرات على القانون الانتخابي في عام ٢٠١٥، وليس في عام ٢٠١٤ كما ذكر المقرر الخاص في تقريره.

٩ - وانتهت بالقول إن شعب بيلاروس لا يحتاج إلى مَنْ يعلمه كيف يصرف شؤون حياته. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية والكارثة التي وقعت في تشيرنوبيل، تمكن الشعب من بناء دولة قوية. وهو فخور ببلده وسياساته التي تهدف إلى الحفاظ على مستويات المعيشة الراقية التي يتمتع بها مواطنوه.

١٠ - السيدة بروك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرحّب بالطابع السلمي للانتخابات الأخيرة، وإنه يعتبرها مع ذلك انتخابات لم تبلغ حد الوفاء بالالتزام الدولي للبلد بضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولذا ينبغي لحكومة بيلاروس إصلاح عملياتها الانتخابية بما يتماشى مع توصيات "المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون" ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي أن تشمل الإصلاحات تسجيل الأحزاب السياسية الجديدة وتوسيع عضوية اللجان الانتخابية وزيادة الشفافية في عملية فرز الأصوات.

١١ - وذكرت أن من الأمور المثيرة للقلق أن تتماذى الحكومة في إنكار الحق في التجمع السلمي وفرض القيود على أحزاب المعارضة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة برفضها التعسفي الإذن لها بإقامة المناسبات وتغريم المحتجين المسالين. وفي هذا الصدد، قالت إنها تحث الحكومة على إلغاء المادة ١٩٣، ١ من القانون الجنائي، التي تجرم أنشطة المنظمات غير المسجلة؛ كما استفسرت عن ماهية

القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكد رؤساء الدول والحكومات أن مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، مسؤول عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٥ - السيدة بلسكيا (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يتفق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن السماح بدخول المكلفين بولايات خاصة ببلدان محددة إلى الدول المعنية يمكن أن يتيح وسائل اتصال ثنائية. ومع ذلك، ينبغي أن يبدأ الحوار مع هذه الدول أثناء إنشاء الولاية.

٦ - وقالت إنها لا ترى ضرورة إلى مقرر خاص معني ببيلاروس، وإن الأموال التي تنفق على هذه الولاية سيكون من الأجدر أن تستخدم في مجالات أخرى. فالولايات الخاصة ببلدان محددة ترفع من حدة المواجهات وتبدد الموارد. كما أن تقرير المقرر الخاص لا يتضمن أية معلومات جديدة أو فنية؛ ولا تختلف حالة حقوق الإنسان في بيلاروس عن حالتها في البلدان التي بدأت عملية إنشاء الولاية، كما يُلاحظ في نتائج الاستعراض الدوري الشامل.

٧ - واسترسلت قائلة إن بيلاروس تواصل عقد مناقشات بشأن كافة مواضيع حقوق الإنسان مع شركائها. وقد أسفرت المحادثات التي دارت بين رئيس البلد والمفوض السامي عن وضع الخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل. وشملت الخطة توصيات جميع تلك الهيئات، على النحو الذي اقترحه المقرر الخاص.

٨ - وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ذكرت أن المقرر الخاص أغفل آراء المراقبين المستقلين ولم يتناول التدابير التي أُخذت لتحسين الممارسات الانتخابية،

ما للأنظمة الديمقراطية من قواسم مشتركة، فإنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية، وينبغي احترام التراث التاريخي والثقافي والديني لكل بلد. وقالت إن وفد بلدها يعارض الإجراءات الخاصة ذات الدوافع السياسية التي لا تنبع من الشواغل الحقيقية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٦ - السيد تورير غسن (النرويج): قال إن وفده كان يأمل أن يكون الإفراج عن السجناء السياسيين إيذاناً باستعداد السلطات لمعالجة الشواغل الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان. ولتشجيع بيلاروس على اتخاذ مزيد من الخطوات في الاتجاه الصحيح، قال إن النرويج انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في رفع الجزاءات المفروضة على البلد، ولكن في اليوم التالي، صدر حكم جديد بالإعدام. وقال إن وفده يأسف لاستمرار بيلاروس في استخدام عقوبة الإعدام وإنه يحث السلطات على بدء العمل فوراً بالوقف الاختياري الفوري لعقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها.

١٧ - السيدة كوربيت (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها لا يعترف بولاية المقرر الخاص على بيلاروس أو القرار الذي أنشأ تلك الولاية، لأن التركيز المتمدد على بيلاروس غير قانوني ومسيئ. وينطبق الأمر نفسه على تقرير المقرر الخاص، مما يشكك في نزاهة واستقلال المكلف بالولاية في كل من بيان الوقائع وصياغة الاستنتاجات والتوصيات. وأضافت أن الأساس الذي استند إليه المقرر الخاص للتأكيد على أن حقوق الإنسان في بيلاروس تُنتهك بشكل منهجي هو أساس يعتريه الغموض. ومن غير المقبول أن يسعى المقرر الخاص وواضعو القرار المعادي لبيلاروس الرئيسيون إلى التدخل في العمليات الانتخابية لدولة ذات سيادة.

١٨ - وأنت كلمتها قائلة إن رفض بيلاروس العمل عن حق وبشكل مبرر مع المقرر الخاص لا يشير إلى عدم استعدادها للتعاون بشكل عام مع الإجراءات الخاصة ككل

الخطوات الفورية التي يمكن أن تتخذها بيلاروس لتحسين بيئة عمل منظمات المجتمع المدني.

١٢ - السيدة بريكريلوفا (الجمهورية التشيكية): رحبت بتعهدات بيلاروس بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية بشأن المسائل المتصلة بالعمليات الانتخابية، فقالت إن بعض التقدم قد أحرز في هذا الصدد، لا سيما في معاملة المراقبين المحليين والدوليين. ومع ذلك، فإن مشاكل جوهرية ما زالت قائمة، من قبيل إجراءات الفرز غير المتسمة بالشفافية والتكوين غير التعددي للجان الانتخابية. وذكرت أنها تحث سلطات بيلاروس على دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية عند الاضطلاع بمراقبة الانتخابات وعلى إشراك المراقبين المحليين بشكل كامل في جميع المراحل الرئيسية للعملية الانتخابية.

١٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني يجب أن تكون قادرة على القيام بحملاتها بحرية وعلى عقد اجتماعاتها. ولذا ينبغي أن تتخلى بيلاروس عن إجراءات تسجيل الجمعيات المشروط بالحصول على إذن وأن تخفف من النهج التقييدي المتبع في تسجيل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وذلك بهدف تمكين المواطنين من المشاركة بحرية في الحياة العامة، وهو شرط مسبق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٤ - السيدة توماس (كوبا): قالت إن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز جهودها في المناطق التي توجد فيها انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان. فاستحدثت إجراء خاص ببيلاروس له دوافع سياسية. ولا يتضمن التقرير أية معلومات تبرر استمرار الولاية؛ بل إنه بدلا من ذلك يشكك في المؤسسات السياسية للبلد التي تتمتع بالسيادة.

١٥ - وأشارت إلى أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي معالجتها بطريقة موضوعية محايدة وغير انتقائية. فرغم

ضوء تزايد رغبة الحكومة في الدخول في حوار حول مسائل حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وهو إجراء يُرحَّب به، فسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى تحسينات ملموسة على أرض الواقع، بما في ذلك إتاحة فرص جديدة للمجتمع المدني ولضحايا انتهاكات حقوق العمل.

٢٢ - السيدة دودا بولانكا (بولندا): قالت إن وفدها يرحب بالتطورات الإيجابية في بيلاروس، بما في ذلك صياغة خطة عمل وطنية حول حقوق الإنسان. وذكرت أن بولندا تشعر، مع ذلك، بالقلق تجاه انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة بشكل منهجي. وتساءلت عن ماهية التدابير التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لتشجيع الحكومة على معالجة أوجه القصور الانتخابية، ومنها عدم الشفافية في عمليات التصويت وفرز الأصوات. وأبدت اهتمامها أيضاً بمعرفة ماهية الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الانتخابات، وما إذا طرأ أي تغيير على هذا المجال خلال فترة ولاية المقرر الخاص.

٢٣ - السيد أراييف (تركمانستان): قال إن الوضع في بيلاروس لا يتطلب اهتماماً عاجلاً أو مراقبة من قبل مجلس حقوق الإنسان وإنه لا داعي لتمديد ولاية المقرر الخاص. وأضاف أن بيلاروس قد أبدت رغبتها في الامتثال لالتزاماتها الدولية: فالبلد طرف في معظم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويقدم تقارير دورية وطنية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٢٤ - وأشار إلى أن وفده يرحب بجهود البلد المبذولة للتنسيق بشكل بناء مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، وذلك عبر تنظيم مناسبات مشتركة حول تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في الممارسة القضائية.

أو مفوضية حقوق الإنسان أو الآليات الأخرى لحقوق الإنسان، كما يتضح من مشاركة البلد في الاستعراض الدوري الشامل. فالقرار والولاية بشأن بيلاروس ينالان من مصداقية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واستمرار وجود الإجراء الخاص، رغم عدم تأييده من بيلاروس، لن يسفر عن نتائج إيجابية وهو هدر للموارد.

١٩ - السيدة بريشتونايي (ليتوانيا): قالت إن الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين ينبغي أن يكونوا قادرين على تنظيم حملاتهم الانتخابية بحرية وإجراء مناقشات لضمان إسهام الشباب في إرساء ثقافة سياسية. وفي هذا الصدد، قالت إن وفدها يهمل أن يستمع إلى آراء المقرر الخاص بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساهم في إرساء ثقافة سياسية حقيقية في بيلاروس.

٢٠ - واختتمت كلامها قائلة إن من المؤسف أن بيلاروس لم تنفذ التوصيات التي حددها المقرر الخاص ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان. ودعت السلطات إلى تنفيذ تلك التوصيات، وكفالة تماشي تشريعاتها الانتخابية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتعاون بشكل وثيق مع المقرر الخاص. وفي هذا الصدد، استفسرت عما إذا كان قد أُحرز أي تقدم في تعامله مع السلطات وعن ماهية التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل الحفاظ على حوار هادف.

٢١ - السيد روهلاند (ألمانيا): قال إن وفده يساوره القلق تجاه انتهاكات حقوق العمل، خاصة في قطاعي الحراثة والزراعة؛ وقمع المجتمع المدني، بمن فيه النشطاء والمحامون والصحفيون، في ظل مناخ يطبعه الإفلات من العقاب؛ والتنفيذ المستمر لعقوبة الإعدام. ودعا حكومة بيلاروس إلى إجراء إصلاحات انتخابية وتحسين احترام حقوق الإنسان وفرض وقف على تطبيق عقوبة الإعدام. وأضاف أنه على

على الأمل، على الرغم من كون هذه الانتخابات ذات صبغة مدبرة. واختتمت بملاحظة أن التقرير يقدم توصيات للحكومة، متسائلة عما إذا كان لدى المقرر الخاص توصيات يقدمها للجهات الفاعلة الأخرى.

٢٨ - السيد أونيا غارسييس (إكوادور): قال إن وفده يدعم عمل مجلس حقوق الإنسان بشكل كامل، بوصفه الجهاز الذي يُكلّف بمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وأعرب عن استيائه لارتفاع الإجراءات الخاصة ببلدان محددة ذات الدوافع السياسية، فقال إن تلك الإجراءات تعكس ازدواجية المعايير وتمثل انتهاكاً لمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وأنهى كلمته قائلاً إن تلك الإجراءات لا تساعد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ فهي، على العكس من ذلك، تقوّض التعاون الدولي والسيادة الوطنية وآليات حقوق الإنسان القائمة التابعة للأمم المتحدة، مثل الاستعراض الدوري الشامل، وهو ما تسانده إكوادور بشكل كامل.

٢٩ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده ما زال يساوره قلق بالغ حيال الاستخدام المتواصل للجنة الثالثة كمنبر للنظر في تقارير تصدر من ولايات دوافعها سياسية، وهو ما يكشف عن ازدواجية المعايير واتباع نهج منحازة إزاء مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٠ - وقال في معرض ترحيبه بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها بيلاروس في مجال حقوق الإنسان إن على الأمم المتحدة أن تركز جهودها ووقتها وطاقاتها لتقوم حقاً بحماية حقوق الإنسان والتصدي لأخطر الانتهاكات والبت في أمر مرتكبيها. وأضاف أن الدعوى المرفوعة ضد بيلاروس لا تستدعي مقررًا خاصًا؛ فالاستعراض الدوري الشامل هو المنتدى المناسب للنظر في مسائل حقوق الإنسان على قدم المساواة بين الدول المعنية وبمشاركتها.

٢٥ - السيدة كراييفا (قيرغيزستان): قالت إن بلدها يرحب بالخطوات التي اتخذتها بيلاروس لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وذكرت أن قيرغيزستان توافق على النظام البرلماني في بيلاروس وانسجام نهجها في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية. وأضافت قائلة إن مشاورات تجري في بيلاروس، منذ عام ٢٠١٦، لوضع برنامج عمل مشترك يتعلق بحقوق الإنسان. فالمشاكل الصعبة التي تثيرها حقوق الإنسان لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار والتفاعل البناء واحترام الظروف الثقافية والجغرافية التي ينفرد بها كل بلد.

٢٦ - السيد ثينكومويانغوا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الإجراءات المتعلقة ببلدان محددة لا تساعد في معالجة مسائل حقوق الإنسان، وإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الوحيدة المناسبة لذلك. وذكر أن وفده يطلب من المجتمع الدولي أن يواصل حوارهِ وتواصله الإيجابي مع بيلاروس وأنه يشجعها على المضي قدماً في التنسيق مع آليات حقوق الإنسان في وفائهم بالتزاماتها الدولية.

٢٧ - السيدة ليسو (سويسرا): أشارت إلى الاستنتاج الوارد في التقرير بأن الانتخابات البرلمانية كانت بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، فقالت إن وفدها يتساءل عما إذا كانت هذه الانتخابات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ تعطي انطباعاً مزيّفاً بأن حقوق الإنسان في البلد تلقى الاحترام. فقد جاء في التقرير أن غياب العنف فيما يتصل بالانتخابات الأخيرة يعود إلى ثقافة القمع والتخوف من زعزعة الاستقرار. وتساءلت في هذا الصدد عن مدى تمتع البلد بالاستقرار الحقيقي، رغم السلام الذي يبدو عليه؛ وأعربت عن اهتمام وفدها بمعرفة آراء المقرر الخاص حول مخاطر عدم الاستقرار في البلد على المدى الطويل. وتساءلت أيضاً عما إذا كان عضوا المعارضة المنتخبان يتمتعان بأي نفوذ يُذكر في البرلمان وعما إذا كان انتخابهما مؤشراً يبعث

أحكام الإعدام المتبقية وفرض وقف على تنفيذ الأحكام بالإعدام كخطوة أولى نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

٣٥ - واحتتمت قائلةً إن التمتع الكامل بحرية الرأي والتعبير ينبغي أن يكون قوام أي عملية انتخابية. وإن المملكة المتحدة ستعمل مع شركائها المتفقين معها في الرأي لتشجيع السلطات البيلاروسية على تنفيذ إصلاحات تنصب على إيجاد عملية انتخابية أكثر ديمقراطية وتعددية، وإنها تود معرفة آراء المقرر الخاص حول ما يتصل بذلك من أولويات.

٣٦ - السيد ميكاييلي (أذربيجان): اعترف بالجهود التي بذلتها بيلاروس لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، فقال إن البلد حقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وانضم إلى معظم الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وإنه يفي بالتزاماته فيما يخص تقديم التقارير، بما في ذلك إكماله بنجاح الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك دعت الحكومة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى زيارة بيلاروس.

٣٧ - وأضاف أن هذه الإنجازات، التي لم ترد في التقرير، تبرهن على تصميم البلد على المشاركة في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأنها تستحق قدراً أكبر من الاعتراف. وبعد ملاحظته أنه ينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان بطريقة غير متحيزة، وموضوعية، وغير انتقائية، وغير مسبقة، أشار إلى إن الإجراءات الخاصة ببلدان محددة لا تدفع بحقوق الإنسان إلى الأمام، على خلاف الاستعراض الدوري الشامل الذي ثبت كونه آلية حكومية دولية ناجعة في معالجة مسائل حقوق الإنسان. واحتتم بالتشديد على أهمية تنفيذ توصيات تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٣٨ - السيد زيميني (كازاخستان): قال إن التقرير لم يقدم استعراضاً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس وكان الأجدر أن يتضمن التعاون البناء والمتين بين بيلاروس

٣١ - السيد كيلسي (أيرلندا): قال إنه لئن كانت الانتخابات الأخيرة سلميةً ومنظمة بشكل فعّال، فلا توجد أي تحسينات منتظمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. فالسجناء السياسيون الذين تم إطلاق سراحهم لم يسترجعوا حقوقهم السياسية والمدنية ولا تزال قيود شديدة تُفرض على حرية التجمع وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، ومنها العراقيل التي تحول دون تسجيل الأحزاب السياسية.

٣٢ - ولاحظ أن هذه القيود دلالة على أن الانتخابات لا تمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولذا فإنه يحث بيلاروس على تنفيذ توصيات المقرر الخاص، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومجلس أوروبا تنفيذاً تاماً. وأعرب عن رغبته في معرفة ماهية الخطوات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذها حكومة بيلاروس لضمان إصلاح حقيقي ومستدام للعملية الانتخابية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٣ - السيدة كلايتون (المملكة المتحدة): قالت إن هذه الانتخابات، على سلميتها، لا ترقى ولو من بعيد إلى مستوى الالتزامات الدولية. ويعرب وفدها عن شواغل خاصة تتعلق بالإطار القانوني ذي الطابع التقييدي، وإمكانية وصول المرشحين إلى وسائل الإعلام، وتسجيل الناخبين، وغياب الشفافية، والمخالفات في فرز الأصوات وإحصائها العام. وإذ تشير إلى أن بيلاروس سبق أن أبدت رغبتها في العمل مع المجتمع الدولي، فإنها تحث سلطات البلد على تنفيذ توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى إجراء إصلاحات انتخابية شاملة.

٣٤ - وبعد أن أشارت إلى أن بيلاروس هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تطبق لحد الآن عقوبة الإعدام، قالت إنها تحث السلطات البيلاروسية أيضاً على تخفيف جميع

الإنسان في البلدان المعنية، كما أنها تُغفل اختلاف مستويات التنمية فيها، وخلفياتها الدينية وثقافتها أو تحدياتها الوطنية. وأضاف أن الخطوات التي تتخذها بيلاروس، بما في ذلك خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان، جديرة بالثناء.

٤٣ - السيد شادييف (أوزبكستان): قال إن ولاية المقرر الخاص لا تقتيد تماماً بولاية مجلس حقوق الإنسان بشأن الحوار البناء القائم على المساواة مع الدول. وأضاف أنه من غير المقبول استبدال الاستعراض الدوري الشامل بهذه المعايير المزدوجة التي لا تمثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا بمبدأي العالمية والموضوعية. فالقرار المتعلق ببيلاروس يؤدي إلى نتائج عكسية ولن يساعد في ضمان التمتع المستمر بحقوق الإنسان. واحتتم قائلاً إن بيلاروس على ضوء تعاونها المستمر مع مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ينبغي ألا تكون خاضعة للرصد أو للإجراءات الخاصة ببلدان محددة.

٤٤ - السيد فوراكس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن التركيز على حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية البيلاروسية مرحّب به بصورة خاصة، وإنه يأسف لرفض حكومة بيلاروس التعاون مع الولاية. فعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، أشار بقلق إلى أن الحقوق السياسية والمدنية للسجناء السياسيين السابقين لم تُرد إليهم، مما حال دون مشاركتهم في الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقال إنه ينبغي للحكومة أن تنفّذ الإصلاحات الضرورية، بما يشمل إلغاء عقوبة الإعدام. ونظراً إلى إمكانية تعديل التشريعات السارية بسهولة لإتاحة فرصة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، سأل عن ماهية السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يشجع رئيس بيلاروس على خوض حوار جدي بشأن إجراء انتخابات تنافسية بحق.

وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات ومفوضية حقوق الإنسان. كما كان من الأجدر الاعتراف بالشكل اللائق بالجهود المبذولة لتحسين التشريعات الوطنية. واحتتم قائلاً إن الاستعراض الدوري الشامل يقدم تقييماً موضوعياً وموثوقاً به لجميع الدول، وعلى ضوء مشاركة بيلاروس المتزايدة فيه، فلا داعي لتمديد الولاية الخاصة بهذا البلد.

٣٩ - السيد سعيد (إريتريا): قال إن الاستعراض الدوري الشامل يبقى أفضل منبر لتعزيز التعاون والشراسة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بما أن الولايات الخاصة ببلدان محددة هي ميسّسة وتتبع نهجاً تصادمية وتفضي إلى نتائج عكسية. فهي لا طائل منها إلا تشنّع واستعداد الدول مع تحويل الجهود المبذولة لتحسين حالات حقوق الإنسان عن مسارها. وأضاف أن الجهود المتكررة لطرح مسائل حقوق الإنسان أمام الجمعية العامة، خاصة بواسطة قرارات خاصة ببلدان محددة، تمثل ازدواجية في العمل واستخداماً غير فعال للوقت والموارد. واحتتم قائلاً إن إريتريا ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة بيلاروس لتحسين حقوق الإنسان لمواطنيها.

٤٠ - السيد محمد يانوف (طاجيكستان): قال إن إيجاد الحلول لمشاكل حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى التعاون والحوار وأن ينسجم مع الإطار القانوني الدولي. وأضاف أن نهجاً من هذا القبيل سيساعد الدول على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية وعلى تطوير مؤسساتها الوطنية.

٤١ - السيد ورايش (باكستان): قال إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لصالح مواطنيها، مضيفاً أن أي تدخل خارجي يُتخذ من خلال الإجراءات الخاصة ببلدان محددة يؤدي إلى نتائج عكسية ويتعارض مع روح المشاركة البناءة.

٤٢ - السيد حق (بنغلاديش): قال إن القرارات الخاصة ببلدان محددة لم تساهم في تحسين الوضع العام لحالات حقوق

٤٩ - السيد قاسم آغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يرفض تقرير المقرر الخاص جملة وتفصيلاً لكونه يشكل مثلاً واضحاً على التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول. وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يقوّض مصداقية المرجعيات السياسية والقانونية في مجال العلاقات الدولية، لا سيما أنه تم التوصل بالفعل إلى توافق دولي في الآراء بشأن آلية للتعامل مع مسائل حقوق الإنسان، ألا وهي الاستعراض الدوري الشامل الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان.

٥٠ - ومضى يقول إنه ليس واضحاً لماذا عُرِضت المسألة على اللجنة التي يُفترض أن تعالج الشؤون الاجتماعية والإنسانية أو لماذا توجّه الاتهامات بصورة انتقائية إلى دول لها ثقافتها وأعرافها وإنجازاتها غ على صعيد حقوق الإنسان.

٥١ - واسترسل قائلاً إن المقرر الخاص لا يتمتع بولاية تحوّل له مراقبة الانتخابات. وفي الواقع، فمن خلال التشكيك في مصداقية الانتخابات الديمقراطية التي جرت في بيلاروس في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وعبر فيها الشعب البيلاروسي عن إرادته بوضوح، فإن المقرر الخاص يكون قد تجاوز حدود ولايته بدرجة مثيرة للقلق. فيجب ألا تقع إرادة الشعب البيلاروسي رهينة هواجس المقرر الخاص وتوصياته.

٥٢ - وأنهى كلمته قائلاً إن حكومته تجدد تأكيد موقفها المبدي إزاء الاستخدام الانتقائي لمسائل حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بذرائع إنسانية وقانونية وترفض ذلك رفضاً كاملاً.

٥٣ - السيدة سابيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت بصفتها الوطنية وباسم نيكاراغوا، فقالت إن حكومة بلدها تعارض التقارير المسيّسة عن بلدان محددة والاتخاذ الانتقائي لقرارات تتعلق بحقوق الإنسان ضد بلدان الجنوب. فنعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال التعاون والحوار البناء مع البلدان المعنية.

٤٥ - السيد يانغ دجونجي (الصين): قال إن وفد بلده يعارض الإنشاء القسري للإجراءات الخاصة ببلدان محددة من دون موافقة البلدان المعنية، وإن التقرير، بتركيزه فقط على الحقوق المدنية والسياسية في بيلاروس وإغفاله للتقدم المحرز في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، يتعارض مع مبادئ الموضوعية والحياد والذاتية. ويقوّض التقرير في جزء منه السيادة التشريعية والقضائية لبيلاروس، ويخالف ميثاق الأمم المتحدة. فالمشاركة النشطة لبيلاروس في الاستعراض الدوري الشامل وتفاعلها مع هيئات حقوق الإنسان والدول الأعضاء تعكس نهجها الاستباقي إزاء التعاون الدولي والتزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في التقدم الذي أحرزته بيلاروس وأن يقيم حواراً بناءً معها لتسوية الخلافات.

٤٦ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يعارض جميع التدابير الخاصة ببلدان محددة ذات الدوافع السياسية والصدامية المنحى التي تُستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتقسيم المجتمعات. فيجب احترام ودعم حق جميع الدول في اختيار وبلورة النظم السياسية الملائمة لسياقها الخاص.

٤٧ - تولت رئاسة الجلسة السيدة فيغرينوفسكا (بولندا)، نائبة رئيسة اللجنة.

٤٨ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه لا ينبغي تطبيق الإجراءات الخاصة من دون موافقة البلد المعني. فوضع صكوك وإعداد تقارير واتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة لدوافع سياسية ينتهك مبادئ العالمية والموضوعية والحياد، ويقوّض مصداقية مجلس حقوق الإنسان. وينبغي استخدام الاستعراض الدوري الشامل لتسهيل التعاون وإقامة حوارات.

التي يحددها البلد، وتوسيع نطاق ذلك التعاون. وإحدى الخطوات الهامة الممكنة هي أن يقدم وفد بيلاروس نسخة من خطة العمل الصادرة حديثاً كبادرة لتفعيل هذا التعاون.

٥٨ - السيدة كيشاروث (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا): قدمت إحاطة إلى اللجنة بصفتها عضواً في لجنة التحقيق السابقة المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، فقالت إن لجنة التحقيق خلصت في تقريرها النهائي (A/HRC/32/47) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن المسؤولين الإريتريين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية منذ عام ١٩٩١. فقد ارتكبت جرائم الاسترقاق والسّجن والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري والتعذيب والاضطهاد والاعتداء والعنف الجنسي والإجهاض العمدي الناجم عن الاعتداء والقتل من قبل مسؤولين حكوميين وعسكريين ومسؤولين من قوات الأمن بشكل مباشر أو غير مباشر. وقامت اللجنة بتحديد وجمع ملفات عن الجناة المزعومين للمساعدة على ضمان محاسبتهم في المستقبل.

٥٩ - وأشارت إلى عدم حصول أي تغييرات جوهرية يمكن أن تحسّن حالة حقوق الإنسان في البلد. فلا يوجد فيه بعدد دستور أو برلمان أو صحافة حرة أو منظمات غير حكومية، ولا تزال مدة الخدمة الوطنية غير محددة أو تعسفية. والسكان يعيشون في خوف، ولا تزال الحكومة تتحكم بحياتهم اليومية، كما أن تمتع الإريتريين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكاد يكون مستحيلاً. وسيادة القانون ليست مطلقة. لذا يجب أن تخضع الحكومة ووكلائها للقانون؛ وأن يحظى المواطنون الذين اتُهكت حقوقهم بإمكانية اللجوء إلى محكمة مستقلة مشكّلة حسب الأصول يعمل فيها قضاة محترفون لا يخافون من الأعمال الانتقامية. وينبغي ألا يخشى الناس العاديون التوقيف أو الاحتجاز أو الاختفاء للجوئهم إلى العدالة.

٥٤ - استأنفت رئيسة اللجنة، السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا)، رئاسة الجلسة.

٥٥ - السيد هارازي (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قال إن الفصل الذي يجرّم بعض الأنشطة في القانون الجنائي البيلاروسي يمكن إبطاله فوراً ليمثّل ويدعم بصورة أفضل حقوق المجتمع المدني. ومن صلاحيات الرئيس أيضاً السماح بتسجيل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني غير المسجلة حالياً، لأن الرفض المستمر لطلبات التسجيل المقدمة من أهم المنظمات يجرّم أنشطتها.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن مراقبة الانتخابات تجري وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين ٢١ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومع أن مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد دُعوا إلى حضور الانتخابات البيلاروسية، فإن الانتخابات البرلمانية، على وجه التحديد، لم تتقيد بالتوصيات الاثنتين والثلاثين التي قدمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم يتم التقيد سوى جزئياً بتوصيتين إجرائيتين غير مهمتين. فبإمكان بيلاروس أن تحسّن انتخاباتها بالتعاون الكامل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والامتنال لجميع توصياتها.

٥٧ - وتابع كلامه قائلاً إنه فيما يتعلق بحقوق العمل والسبل التي يمكنها للتعاون الدولي أن يساعد على تحسين حقوق المجتمع المدني، ثمة حل بسيط يتمثل في تمكين منظمات المجتمع المدني الدولية من المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة لتحديد الكيفية التي يمكنها تحسين حالة حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون الحوار الأساس لتحسين حقوق الإنسان، وولاية المقرر الخاص قائمة على التعاون، لا المواجهة أو العزلة أو العداء، كما زُعم. وقال إنه مستعد للعمل مع بيلاروس، بدءاً بأي من مسائل حقوق الإنسان

٦٠ - وتابعت كلامها قائلة إن حكومة إريتريا رفضت الطلبات المتكررة المقدمة من اللجنة للقيام بزيارات إلى البلد والوصول دون عائق إلى المواقع لجمع المعلومات وإجراء التحقيقات. وقد استندت اللجنة في النتائج التي توصلت إليها إلى معلومات أكّدها العديد من الأفراد الذين عانوا من انتهاكات ما لهم من حقوق الإنسان في إريتريا. وحلّصت اللجنة إلى أن الحكومة ليس لديها الإرادة السياسية ولا القدرات المؤسسية لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي وثقتها اللجنة، ولذلك أوصت بأن يحيل مجلس الأمن المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبأن ينشئ الاتحاد الأفريقي آلية لمحاسبة الجناة. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الدول الأعضاء محاكمة أو تسليم المشتبه فيهم الموجودين على أراضيها، وإلى مجلس الأمن فرض حظر على سفر الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وتجميد أصولهم.

٦٣ - وتابعت قائلة إن الحكومة امتنعت عن التعاون مع المقررة الخاصة واللجنة، ورفضت النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق باستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فإنكار تلك الانتهاكات لا يشكل استراتيجية جيدة، ولا يتيح معالجتها بطريقة تعاونية. وأعربت عن أملها في أن يؤدي تعزيز الروابط مع إريتريا إلى إفساح المجال أمام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمساعدة الحكومة على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع حد للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

٦٤ - وأردفت قائلة إن اللجنة أوصت الدول الأعضاء بأن تمنح المواطنين الإريتريين الفارين مركز لاجئين، وتحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية، وتمتنع عن الإعادة القسرية إلى الوطن. ولا يزال معدل الاعتراف العام بوضع ملتمسي اللجوء الإريتريين في البلدان الأوروبية مرتفعاً. غير أنها قلقة إزاء التقارير المتزايدة بشأن إعادة الإريتريين إلى وطنهم من دون رصد ملائم لحالتهم اللاحقة، بعدما وثقت اللجنة حصول عمليات اعتقال واحتجاز وسوء معاملة وتعذيب للأفراد الذين أعيدوا إلى أوطانهم قسراً.

٦٥ - وقالت إنها تعتزم الاضطلاع بولايتها من خلال تشجيع تنفيذ التوصيات مع الذين يعملون مباشرة مع حكومة إريتريا، ومن خلال مواصلة تعاونها مع الولايات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان، ورصدها عن كذب للجهود التي تبذلها إريتريا لتنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني للبلد، وإطلاع المجتمع الدولي على أحدث التغييرات في حالة حقوق الإنسان في إريتريا، والتصدي لأي أعمال انتقامية ترتكب ضد الذين تعاونوا مع اللجنة أو مع ولايتها كمقررة خاصة، من خلال المتابعة الملائمة.

٦١ - وبعد ذلك، انتقلت للكلام عن ولايتها بصفتها المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، فقالت إنها تعتزم التركيز في السنة المقبلة على التدابير الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم المحددة في التقرير، وإن اللجنة أوصت بأن تبقى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إريتريا قيد التمحيص إلى أن تبرز تقدماً مطرداً في مجال حقوق الإنسان وتصبح حقوق الإنسان مسألة أساسية في أي تعامل مع الدولة.

٦٢ - ومضت تقول إنه على الرغم من أن بعض الوفود الأجنبية والصحفيين وغيرهم ممن دُعوا مؤخراً إلى إريتريا، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أفادوا بوجود مؤشرات على ازدياد التعاون مع المجتمع الدولي، فقد كلّف مجلس حقوق الإنسان اللجنة بالتحقيق في الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب عموماً في أماكن معزولة ومحاطة بالسرية. وأعربت

المزدوجة واتباع النهج الخاصة ببلدان محددة ذات النزعة الانتقائية والدوافع السياسية.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن إريتريا هي بلد آمن ومسالمة ومستقر ذو نظام سياسي آخذ في التغير، ورغم ذلك فقد عانى من انتكاسات. ويعمل البلد على إقامة نظام عدل يركز على المشاركة الشعبية الواسعة النطاق، بما في ذلك مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، في شكل محاكم أهلية مُنتخبة محلياً. ويجري تدريجياً إرساء الأساس لتحقيق نمو واسع النطاق، وتستخدم الموارد المتاحة بحكمة وفعالية. وفي حين أن إريتريا تحبذ الحوار والمشاركة والتعاون على الصعيد الدولي، فإن سياسة السعي إلى عزل البلد وتقويض أركانه قد أدت إلى تقليص دوره وحرمان منطقة القرن الأفريقي من مساهماته الإيجابية فيها.

٧٠ - وتابع قائلاً إن إريتريا، إذ تشدد على أهمية المسؤولية الوطنية وتولي الجهات الوطنية زمام الأمور، تعطي الأولوية للتعبة المحلية للموارد البشرية والمالية في بناء الدولة، وتراعي المبدأ نفسه في مجال حقوق الإنسان. فعلى الرغم من العداء والتحديات، يجري الاضطلاع بالعمل لتعزيز الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإريتريين، الذين ارتفع عمرهم المتوقع وتحسنت نوعية حياتهم. وذكر أن التعليم الشامل يقدم مجاًناً وأن تحسينات تحققت في مجال الصحة وحقوق المرأة والطفل. فقد أدت السياسات المتعلقة بمسائل المواطنة، والوحدة في إطار التنوع، وإعطاء الأولوية إلى المناطق والشرائح السكانية المحرومة، إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن.

٧١ - واستطرد قائلاً إن من المأمول أن تتمكن إريتريا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل الموعد المحدد لتحقيقها، ومن بناء دولة تستحق التضييقات التي بُذلت لإنشائها، ومن الإسهام في تحقيق السلام والتعاون والتكامل في منطقة القرن

٦٦ - وأعربت عن أملها في أن تقوم الجمعية العامة بمعالجة حالة حقوق الإنسان في إريتريا وأن قدم تقرير اللجنة إلى مجلس الأمن كي تتسنى إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهي تأمل في الوقت نفسه أن يساعد العمل مع حكومة إريتريا على إحداث تغيير في حياة شعبها، فلا يمكن السماح باستمرار الوضع الحالي. والتوقعات كبيرة بأن يصغي المجتمع الدولي إلى دعوات الضحايا إلى تحقيق العدالة. وطمأنت الحكومة بأنها لا تزال منفتحة أمام الحوار الهادف والبناء، ومستعدة لزيارة البلد قبل تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦٧ - السيد بوفيدا بريتو (فنزويلا): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان يجب أن تُناقش بصورة عادلة في سياق عالمي يتجنب المواجهة ويهتدي بمبادئ الموضوعية واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويراعي الظروف الخاصة لكل بلد. وأشار إلى أن الحركة سبق أن كررت إدانتها القاطعة للتحركات الرامية إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأنها شددت على دور مجلس حقوق الإنسان والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن النظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان في إطار الاستعراض الدوري الشامل على أساس التعاون والحوار البناء.

٦٨ - السيد قبرآب (إريتريا): قال إنه يود أن يذكر المندوبين بأن ولاية لجنة التحقيق قد أنهيت في الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٦. وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان هو المحفل الدولي الأنسب لمناقشة حقوق الإنسان على أساس مبدئي عالمية والمساواة. وقال إن إريتريا مُدرجة حالياً على جدول أعمال اللجنة الثالثة وذلك فقط بسبب الأخذ بالمعايير

امتناعه عن تنفيذ عقوبة الإعدام ومنحه لوفد زائر من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إمكانية الدخول إليه، ويُؤمل أن يكون ذلك خطوة نحو التعاون الكامل في مجال حقوق الإنسان مع المجتمع الدولي وجميع هيئات الأمم المتحدة. وأشار إلى ضرورة إدخال تحسينات كبيرة على حالة حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى أن ذلك يتطلب إصلاحات قانونية ومؤسسية من شأنها توفير إطار دستوري، وتحسين سيادة القانون، وإنهاء الخدمة الوطنية غير المحددة المدة، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالعمل القسري.

٧٥ - السيد دواله (جيبوتي): قال إن بلده يدين انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمنهجية التي تُرتكب على نطاق واسع في إريتريا في مناخ يعمّم فيه الإفلات من العقاب، ويأسف بشدة لاستمرار رفض الحكومة التعاون مع لجنة التحقيق والمقررة الخاصة. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تعرض بمزيد من الإسهاب للإجراءات المحتملة أن تتخذها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، ولما يتعلق بوضع آلية إقليمية للتعامل مع المسألة في إريتريا. كما استفسر عما إذا كانت لديها الموارد الكافية للوفاء بولايتها، وعن تفاصيل الاستفسارات المتعلقة بأسرى الحرب الجيبوتيين الثلاثة عشر الموجودين في السجون الإريتريّة منذ عام ٢٠٠٨.

٧٦ - السيدة بروك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يشجع بقوة حكومة إريتريا على الاستجابة بشكل إيجابي للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة الذين يطلبون القيام بزيارة إلى البلد، بمن فيهم المقررة الخاصة، وعلى التعاون معها في ما تبذله من جهود لتعزيز حقوق الإنسان فيه. ويساور الولايات المتحدة الأمريكية قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والقيود

الأفريقي. فيإلى جانب مشاركة إريتريا في عملية الاستعراض الدوري الشامل، فإنها تتعاون إريتريا بشكل فعال مع الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان التابعة لها، فضلا عن الشركاء الآخرين، لتنفيذ التوصيات التي قبلتها. وإريتريا أحد المشاركين من لهم دور لا غنى عنه وفعال في مكافحة الاتجار بالبشر وإيجاد حلول للهجرة غير النظامية.

٧٢ - واختتم كلامه قائلا إن إريتريا عُوّلت معاملة جائرة من قبل الأمم المتحدة والمنظومة الدولية خلال العقود الستة الماضية. فالاستمرار في احتلال أراضيها المتمتعة بالسيادة قُوبل بالصمت، والجزاءات المفروضة عليها ما زالت مستمرة رغم الاعتراف الواسع النطاق بأنها جزاءات لا أساس لها ولا مبرر. وإريتريا التي استُهدفت دون سواها بتهمة التعدي على حقوق الإنسان بينما يتم تجاهل انتهاكات دول أخرى لها، تسعى إلى الانتصاف وتشجع التضامن والدعم المتبادلين.

٧٣ - السيد ثانت سين (ميانمار): قال إن الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن تستند إلى التعاون وإلى حوار حقيقي. فالاستقرار السياسي والاجتماعي لا غنى عنه لتحقيق تنمية شاملة في إريتريا. ولا تزال ميانمار على ثقة بأن آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تلقى فيها جميع الدول معاملة متساوية، توفر الإطار الأنسب لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وذكر أنه يشجع إريتريا على مواصلة تعاونها مع المجتمع الدولي في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة.

٧٤ - السيد فوراكس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في إريتريا، حيث توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت فيها. وسلّم بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في البلد من قبيل

بالإشارة إلى التعاون الانتقائي مع هيئات الأمم المتحدة. وذكر أنه يحث الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية وكفالة محاسبة المتمادين في ارتكاب الجرائم.

٧٩ - السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده يرحب بالشراكة البناءة بين إريتريا والأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. فمن المهم الأخذ في الاعتبار الخطوات الإيجابية التي قامت بها إريتريا، ومنها قبولها ٩٢ توصية من التوصيات المقدمة أثناء الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وقيامها بإنشاء آلية لتنفيذ هذه التوصيات، وتوقيع حكومتها لاتفاق مع الأمم المتحدة لتتجهل بتنفيذها. وذكر أن الإمارات العربية المتحدة تشيد أيضا بتعاون إريتريا مع مفوضية حقوق الإنسان والمقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، وتعاونها النشط مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٨٠ - واختتم كلمته قائلاً إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن جميع تلك الخطوات الإيجابية تؤكد التزام إريتريا بتقوية وتعزيز حقوق الإنسان في بلدها، وأعرب عن يقينه بأن إريتريا ستواصل تعاونها البناء مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتحقيق هذه الغاية.

٨١ - السيد أونيا غاريسيس (إكوادور): قال إن بلده يؤيد تماما أعمال مجلس حقوق الإنسان، الهيئة المختصة للنظر في حالة حقوق الإنسان. إلا أن إكوادور تأسف لاستمرار وجود العديد من الممارسات القائمة على الأهداف السياسية والمعايير المزدوجة التي لا تعزز ولا تحمي حقوق الإنسان، بل تقوض العلاقات بين الدول والحوار البناء والتعاون الدولي والآليات المصممة بعناية من قبيل الاستعراض الدوري الشامل.

٨٢ - السيد زودي (إثيوبيا): قال إن وفد بلده يقدر التزام المقررة الخاصة الشجاع والحازم بالإبلاغ عن الجرائم ضد

الشديدة المفروضة على ممارسة حرية الدين أو المعتقد. واستفسرت عن حالة التزام الحكومة بتحديد مدة الخدمة الوطنية في ١٨ أشهر، وإرساء قضاء مستقل وشفاف، والإفراج عن الأشخاص الذين احتجزوا تعسفاً. وسألت أيضا عن كيفية قيام المجتمع الدولي بأفضل شكل بالضغط على الحكومة من أجل إعمال دستورها، وإجراء الانتخابات الوطنية والوفاء بهذه الالتزامات.

٧٧ - السيد تومباري (زمبابوي): قال إنه لا يوجد أي بلد حقق إعمال حقوق الإنسان لشعبه على الوجه الأكمل، وبالتالي لا يملك أي بلد السلطة الأخلاقية لإدانة تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها بلد آخر، أو تبخيس جهود البلد الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. فعندما يتولى بلد أو أكثر دور الوصي على حقوق الإنسان، فإن ذلك يؤدي إلى استقطاب النقاش وتحجيم مستوى النظر في المسألة إلى مجرد مناورات سياسية. وقال إن زمبابوي تكرر معارضتها للولايات الخاصة ببلدان محددة لأنها تروج لاتباع المعايير المزدوجة وتسعى إلى ترسيخ المعاملة الانتقائية. فإثناء ولاية قطرية دون موافقة البلد المتأثر بها لا يفرضي إلى حوار وتعاون بناء، وهو يؤدي إلى تعقيد عمل المكلفين بولايات ويخل بتوازن تقاريرهم. وتعتقد زمبابوي أن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال أفضل منتدى لاستعراض الجهود التي تبذلها جميع الدول في مجال حقوق الإنسان بنزاهة وعلى قدم المساواة.

٧٨ - السيد غلوسنر (ألمانيا): قال إنه يثني على استعداد إريتريا للعمل مع مفوضية حقوق الإنسان، ويحث الحكومة على مواصلة تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. واستدرك قائلاً إن ألمانيا تشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان، إذ لم يشر التقرير إلى أي من التحسينات المدخلة على أكثر انتهاكات حقوق الإنسان جسامةً فاكتفى

٨٥ - السيدة توماس (كوبا): قالت إن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو الآلية المناسبة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالتالي، فإن حكومة بلدها ما زالت تعارض الإجراءات الخاصة ببلدان محددة التي يجدر بالإشارة، بالمناسبة، أنها تنفذ دائما ضد بلدان الجنوب. وينبغي أن تُعطى المنظمات الأفريقية المعنية الإقليمية ودون الإقليمية فرصة أخرى لمحاولة لحل المشاكل في إريتريا.

٨٦ - السيدة بلسكاي (بيلاروس): أكدت من جديد موقف بلدها الذي يفيد بأن الولايات الخاصة ببلدان محددة تنشئ حواجز مصطنعة أمام الحوار البناء مع الدول المعنية، بينما تنتهك مبدأ الموضوعية وتعزز المواجهة. وبالإضافة إلى الزيارة التي قامت بها مفوضية حقوق الإنسان إلى البلد، فقد بذلت إريتريا جهودا جديرة بالترحيب لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وقامت بتوقيع اتفاق مع هيئات تابعة للأمم المتحدة منشأة بموجب معاهدات. وينبغي إجراء حوار مع إريتريا دون أي تأثير أو ضغط خارجي من الولاية القطرية.

٨٧ - السيدة سايبا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تكلمت أيضا باسم حكومة نيكاراغوا فقالت إن من دواعي القلق استمرار اللجنة الثالثة في الرضوخ إلى إرادة بعض الدول الأعضاء، بتعيين مقررین خاصين معينين ببلدان نامية محددة كوسيلة للضغط السياسي عليها. وإن هذه الممارسة تنتهك مبدأي الموضوعية والعالمية. وذكرت أن حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة ينبغي ألا تُنظر فيها اللجنة الثالثة، بل أن تعالجها الأطراف المعنية عن طريق التعاون والحوار. وإن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة الأمم المتحدة المكلفة بالنظر في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في كل بلد، من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم على أساس مبادئ عدم الانتقائية، والحياد، والموضوعية، والعالمية.

الإنسانية المرتكبة في إريتريا، ويتمنى لها المزيد من النجاح في متابعة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

٨٣ - السيد يانغ دجونجي (الصين): قال إن الصين تعارض فرض الولايات الخاصة ببلدان محددة دون موافقة البلد المعني. فقد أحرزت إريتريا تقدما مطردا في مجال حقوق الإنسان، وهي تتعاون بنشاط مع هيئات حقوق الإنسان، وشاركت في استعراضين من الاستعراضات الدورية الشاملة، مع قبول ٩٢ من التوصيات الناتجة عنها والتعجيل بتنفيذها. وقال إن الصين تدعو إلى توخي الموضوعية والتقييم المتصف والصبر وروح الدبلوماسية عند بحث التحديات التي تواجه إريتريا، بوصفها بلدا ناميا، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك في حوار بناء مع إريتريا وأن يقدم إليها المزيد من المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات.

٨٤ - السيد توريرغسن (النرويج): شدد على ضرورة المتابعة المناسبة للقرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في إريتريا. وقال إن على الحكومة الإريترية أن تسن دستور عام ١٩٩٧ وتضمن احترام حقوق الإنسان وفقا لالتزاماتها الدولية. وينبغي أن تعمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة؛ وينبغي على وجه الخصوص أن تمنح مفوضية حقوق الإنسان دورا أكبر، تمشيا مع الطلب المقدم من مجلس حقوق الإنسان، وأن تنظر في دعوة المفوضية إلى إنشاء مكتب لها في إريتريا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر الحكومة في توجيه دعوات إلى المقررین الخاصين العاملين في مجال الحقوق المدنية والسياسية. وقال إن حكومته لا تزال ملتزمة بتعزيز تعاونها مع إريتريا، بما في ذلك من خلال المساعدة في تنفيذ التوصيات التي تنشأ عن الاستعراض الدوري الشامل. وسأل عن ماهية الخطوات الأولى التي ينبغي أن تتخذها الحكومة الإريترية لتحسين حالة حقوق الإنسان.

٩١ - وتساءلت عن ماهية السبل التي ستكفل بها المقررة الخاص الامتثال للتوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، وهي لم يُسمح لها بدخول البلد، وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تدعمها من أجل الوفاء بولايتها. وسألت إن كانت المقررة الخاصة تعتزم اتخاذ أي إجراءات معينة للاستفادة إلى أقصى حد من الانفتاح النسبي الذي أبدته الحكومة الإريترية في استعراضها الدوري الشامل الأخير فيما يتعلق بمتابعة توصيات معينة.

٩٢ - السيدة كوربيت (الاتحاد الروسي): أكدت من جديد معارضتها للقرارات المسيّسة المتعلقة ببلدان محددة التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وقالت إن هذه التدابير غير المجدية والصدامية المنحى تُفقد عمل الأمم المتحدة مصداقيته ولا تمثل لمبادئ التعاون وعدم الانتقائية والحياد والموضوعية. وبما أن هذه التدابير لا تؤدي إلى تحسن في حالات حقوق الإنسان في الميدان، فينبغي الاستعاضة عنها بالتعاون الوثيق بين الدول وإجراء حوار يتسم بالمهنية ويسوده الاحترام والهدوء. واختتمت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل هو أنسب منتدى لتهيئة بيئة بناءة وغير مسيّسة لمناقشة حالات حقوق الإنسان ومساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها. وإن المجتمع الدولي يمكن أن يشجع هذه التطلعات من خلال إجراء حوار مع البلدان عوضا عن عزلها.

٩٣ - السيدة أرشد (باكستان): قالت إن الدول مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان لمواطنيها، وفقا لالتزاماتها الدولية. وإن التدخل الخارجي عن طريق إقرار ولايات خاصة ببلدان محددة يؤدي إلى نتائج عكسية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتزام الحكومة الإريترية الوفاء بالتزاماتها الدولية، الذي يتضح من مشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وعن أملها في أن تواصل إحراز التقدم.

٨٨ - السيدة كلايتون (المملكة المتحدة): قالت إن إنهاء نزوح الإريتريين يستلزم معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وافتقارهم عموما إلى الفرص الاقتصادية. والمملكة المتحدة تعمل مع الحكومة الإريترية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وتشمل التغييرات التي تأمل حكومة بلدها حدوثها تعديل متطلبات الخدمة الوطنية غير المحددة المدة، والتنفيذ الكامل للدستور الوطني، والتعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن الحكومة الإريترية ينبغي أن تستفيد من التقدم الذي أحرزته مؤخرا، لا سيما عن طريق الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تشمل التعاون مع المقررة الخاصة. واختتمت متسائلة كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد حكومة إريتريا على تنفيذ دستورها المنقح تنفيذا كاملا وتعزيز احترام حقوق الإنسان في البلد.

٨٩ - السيد حق (بنغلاديش): قال إن القرارات المتعلقة ببلدان محددة غير فعالة ولا تراعي خصوصياتها الوطنية مثل مستويات التنمية فيها وتاريخها الديني وثقافتها والتحديات الفريدة التي تواجهها. وينبغي الثناء على حكومة إريتريا على ما اتخذته من تدابير لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وعلى تعاونها البناء مع البلدان والمنظمات، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٩٠ - السيدة ليسو (سويسرا): دعت الحكومة الإريترية إلى اتخاذ خطوات عاجلة ولموسة لوضع حد لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقالت إن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تُيسّر التعزيز الملموس لاحترام حقوق الإنسان في البلدان، ولكن فعالية هذه الإجراءات تتوقف على وجوب منح المقررة الخاصة إمكانية الدخول غير المقيد إلى إريتريا.

تمثل في بناء قدرة الدول على حماية حقوق الإنسان، وفقا لالتزاماتها الدولية ودون تدخل.

٩٧ - السيدة سانشير دي غونزاليس (فنزويلا) أعربت من جديد عن رفض حكومة بلدها تطبيق الإجراءات الخاصة دون موافقة الحكومات المعنية وإشراكها. وقالت إن أي اعتماد لصكوك حقوق الإنسان أو القرارات المتعلقة بها انطلاقاً من دوافع سياسية يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية والحياد العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير تهدد بتقويض مصداقية مجلس حقوق الإنسان، الذي يمثل استعراضه الدوري الشامل الآلية المناسبة للنظر في مسائل حقوق الإنسان على نحو تعاوني.

٩٨ - السيد قبرآب (إريتريا): توجّه بالشكر إلى حركة بلدان عدم الانحياز وإلى جميع الدول التي اتخذت موقفاً مبدئياً، لتضامنها مع بلده. وقال إن الدول التي قدمت ادعاءات لا أساس لها ضد حكومة بلده ينبغي أن تبدّل آراءها وأن تسعى إلى التعاون مع حكومة بلده ووقف تطبيق المعايير المزدوجة عند النظر في مسائل حقوق الإنسان.

٩٩ - وأردف قائلاً إن حكومة إثيوبيا ليست في وضع يتيح لها انتقاد حكومة بلده، بالنظر إلى أنها تواصل ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. فهي تذبح شعبها، وقامت بسجن عشرات الآلاف من مواطنيها، وقضت على حرية التعبير وأعلنت فرض الأحكام العرفية. وإن قيام اللجنة الثالثة بالنظر في موضوع إريتريا، في الوقت الذي ترتكب فيه حكومة إثيوبيا هذه الفظائع، يبرهن على تطبيق معايير مزدوجة.

١٠٠ - السيد زودي (إثيوبيا): قال إن الفوضى التي عمت إثيوبيا مؤخراً هي نتيجة للسياسات التي تعتمدها الحكومة الإريتريّة، التي تسعى إلى زعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي من خلال تماديها في تدريب الإرهابيين ونشرهم في

٩٤ - السيدة ندايشيمي (بوروندي): قالت إن الولايات ولجان التحقيق التي تستهدف بلداناً محددة تؤدي إلى نتائج عكسية. وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء استخدام صكوك حقوق الإنسان انطلاقاً من دوافع سياسية. وأضافت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية الأمم المتحدة المناسبة لتحسين احترام حقوق الإنسان؛ فهو آلية بناءة ومن المرجح أن يؤدي ثماره في إريتريا كما هو الحال في أماكن أخرى. وإن تسييس قضايا حقوق الإنسان واستهداف بلدان محددة يؤدي إلى حدوث نزاعات، مما يعرقل في الواقع تحقيق التنمية في البلدان المعنية.

٩٥ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): أكد من جديد موقف حكومة بلده الثابت الذي يعتبر أن الممارسة المزدوجة المعايير والمنطلقة من دوافع سياسية والمتمثلة في قيام اللجنة الثالثة بالنظر في حالات بلدان محددة هي ممارسة تنتهك مبادئ الحياد العالمية وعدم الانتقائية وعدم التدخل، وتقوّض التعاون والحوار بين الدول. وقال إنه يرى أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء، على قدم المساواة وبمشاركة كاملة من حكوماتها.

٩٦ - السيد موسى (مصر): قال إن رؤساء الدول والحكومات أعربوا من جديد في مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن قلقهم بشأن اعتماد اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان قرارات تتعلق ببلدان محددة على نحو انتقائي. وأردف قائلاً إن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية التعاون الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وإن الغرض من إنشائه هو إلغاء الذاتية والتسييس وازدواج المعايير. واحتتم بالقول إنه ينبغي تعزيز احترام حقوق الإنسان من خلال عملية تعاونية غير صدامية

السجون، ولم يسمح لها بدخوله إلا لمدة ١٥ دقيقة فقط، في حين أن الرصد الحقيقي لظروف الاحتجاز يستغرق وقتاً أطول بكثير. واختتمت قائلةً إنها ستواصل السعي للوفاء بولايتها من أجل إعلاء صوت المواطنين الإريتريين داخل الأمم المتحدة.

١٠٣ - السيد لينك (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): عرض تقريره (A/71/554) فقال إن حكومة إسرائيل لم تقدم أي رد خطي على طلبه للحصول على إذن بزيارة إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فإن تعاون جميع الدول هو التزام أساسي يقع على عاتق أعضاء الأمم المتحدة، وهو مكرّس في المادتين ١٠٤ و ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة السادسة (البند ٢٢) من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

١٠٤ - وأشار إلى أن من بين القضايا المثيرة للقلق التي تستحق الاهتمام التزايد الكبير في أعمال العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. وقال إن معظم هذه الأعمال استهدفت مدنيين، دون مسألة تُذكر. وإن استخدام الاحتجاز الإداري شهد زيادة مفرغة، ولا سيما للأطفال الفلسطينيين تحت سن الثامنة عشر. وأضاف قائلاً إن هناك مسألة أخرى تتمثل في استخدام العقاب الجماعي، بما في ذلك العودة إلى ممارسة الهدم التأديبي للمنازل، وعمليات الإغلاقات الجغرافي لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، والنقل القسري في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وأخيراً، فإن شعب هذه الأرض مُنع من التمتع بالحقوق في التنمية. وهو يفتقر إلى منافذ عبور آمنة إلى العالم الخارجي، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو. وتابع بالقول إن حدود هذه الأرض تقع تحت سيطرة إسرائيل بالكامل باستثناء نقطة واحدة. وبالتالي، فإن قدرة

إثيوبيا وفي المنطقة بشكل أعم. وإن الحالة في بلده، مع ذلك، ليست مسألة ذات صلة بالموضوع، إذ إن البند الحالي من جدول الأعمال يُعنى بإريتريا وما أحرزته من تقدم.

١٠١ - السيدة كيثاروث (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا): قالت إن الحكومة الإريترية، على نحو ما أكدته العديد من الممثلين، بدأت العمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ومع ذلك، فمن الأساسي أن يفضي أي عمل تقوم به إلى تحقيق أوجه تحسن ملموسة بالنسبة إلى شعب إريتريا، وأن يقوم على احترام حقوق الإنسان، ويضع حداً لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، ويؤدي إلى اتخاذ تدابير ملموسة ومحددة زمنياً مثل فتح أبواب السجون التي يقبع فيها أشخاص في الحبس الانفرادي منذ أكثر من ١٥ عاماً. وقالت إن على الحكومة أن تلتزم باتخاذ إجراءات ملموسة لحل المشاكل المتعلقة بالعمل القسري والسجون المغلقة والخدمة الوطنية الإلزامية. وعلاوة على ذلك، يجب عليها أن تبني الثقة لا مع المجتمع الدولي فحسب بل مع شعبها أيضاً. ويجب أن يكون الناس أحراراً في اختيار طريقة حياتهم، فعلى سبيل المثال، ينبغي للنظام التعليمي ألا يوجّه الإريتريين نحو الالتحاق بالخدمة الوطنية. وقالت إن هناك صلات معقدة بين استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والتنمية، والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن تحقيق التنمية لا يعطي الحكومات الحق في انتهاك حقوق شعوبها.

١٠٢ - وذكرت أنها أوردت في تقريرها تفاصيل عن الطريقة التي تنوي من خلالها تنفيذ توصيات لجنة التحقيق. فحكومة إريتريا يجب ألا تتبع نهجاً انتقائياً عند السماح لهيئات الأمم المتحدة بدخول البلد. فصحيح أن الحكومة سمحت لمفوضية حقوق الإنسان بدخول أحد السجون، إلا أن هذا السجن كان سجناً نموذجياً، وهو لا يمثل كل

الفلسطينيين على التنقل بحرية والعمل في التجارة مع العالم وفيما بينهم بصورة موثوقة تخضع لقيود صارمة. وعلاوة على ذلك، فإن الأحوال المعيشية في الأراضي لا تكاد تحمل بسبب انقطاع إمداد الكهرباء والمياه.

١٠٥ - وقال إن توصيته الأساسية تتمثل في وجوب إنهاء إسرائيل للاحتلال بالكامل في أقرب وقت ممكن. فمن المستحيل تبرير استمرار الاحتلال بالقانون أو بأي وجه من أوجه العدالة، ومن المستحيل فصل الاحتلال عن طائفة من انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الإنسانية التي سادت هذا النزاع. واحتتم قائلًا إنه رغم قتامة المشهد، هناك أمل ضئيل يتمثل في وجود مجتمع نشط من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون العمل على تحسين حياة السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وإذا ما حل سلام يتسم بالعدل والرفقة في الشرق الأوسط، فإن جل الفضل سيعود إلى هؤلاء المناصرين الشجعان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.